المعلومات العلمية بين الإتاحة الحرة والمنع: أراء وأفكار

لويزة فروخي
"أستاذة مساعدة قسم ب"
جامعة الجزائر 2

كمال مسعودي أستاذ
مساعد قسم أ"
جامعة محمد خيضر بسكرة

مستخلص:

المعلومات العلمية تحتل مكانة وقيمة كبيرة بالنسبة للباحثين لكن توفرها وإتاحتها ليس أمرا هينا خاصة في العصر الحديث الذي أصبح كل شيء فيه مادي وبمقابل، إلا أن التكنولوجيا الحديثة توفر حاليا خدمات جديدة ونوعية في طليعتها الإتاحة الحرة للمعلومات التي تحدث اليوم ثورة واستقطاب متزايد لدى الباحثين من أصحاب الدرجة العلمية العالية والتفكير المتفتح الواسع المعالم، فعالم الويب يفتح اليوم آفاق واسعة في مجال تداول وتوصيل المعرفة دون أعباء زائدة لا فائدة منها فالمعلومات اليوم أصبحت دون جنسية أو قطر أو توجه أو إيديولوجيا، لكن بالمقابل تبقى بعض الممارسات والذهنيات تعيق المسار والمنحى الذي من المفروض لا يعترض طريق العلم هذه الممارسات تتمثل في منع وحجب المعلومات بأهداف ومقاصد مختلفة.

هذا التخمين سيكون موضوع هذا البحث لتدارس هذه المسائل والنظر في القضايا والعلاقات التي تتداخل بين الإتاحة الحرة للمعلومات والمنع المفروض عنها وما هي النظرة التي يراها الباحث والمنتج للمعلومة كل ذلك للخروج بحلول أفكار تناسب هذا التوجه الحديث.

الكلمات الدالة:

الإتاحة الحرة – المعلومات – المنع- الحجب- البحث العلمي- الإنترنت

مقدمة:

تداول المعلومات اليوم أصبح تعامل يومي عادي يواكب التطورات الحديثة للتكنولوجيا والولوج إلى ما يسمى بالمجتمع المعلوماتي، لكن هذا التعامل والتداول مرهون بين ***الإتاحة الحرة للمعلومات والمنع*** الذي يعيق هذا التداول، فكلا الظاهرتين تسعى إلى تحقيق هدف معين بأبعاد وإيديولوجيا مختلفة قد تكون براغماتية أو سياسية أو إقتصادية وأخيرا سوسيوثقافية ، لكن القاسم المشترك في هذا كله هو "المعلومات" والكيفية التي ينظر إليها والمكانة التي تحتلها داخل المجتمعات كما أشار إلى ذلك كبار المفكرين والمثقفين أمثال (Paul Otlet, Jean meriat, Edgar Morin...) .

إن إيجابيات الإتاحة الحرة واردة في سلبيات المنع الممارس على المعلومات، كما أن نفي سلبيات المنع والحجب على المعلومات هو إحالة إلى إيجابيات الإتاحة الحرة، فالقضية إذن إشكال علمي يحتاج دراسة وتمعن لفهم مثل هذه الظواهر التي تندرج في صميم تخصص علم المكتبات وفي هذا الطرح يمكن صياغة سؤال بحثي بهدف الدراسة الأكاديمية للمتغيرات التي تشمله:

إلى أي مدى تمنع أو تسمح الإتاحة الحرة للمعلومات في الجزائر؟ وعلى أي أساس يتم ذلك؟

الإتاحة الحرة للمعلومات تندرج ضمن ما يسمى بالإتصال العلمي الذي يعرف اليوم إنفجار وثورة كبيرة على مستوى التنظير والتوجهات والسياسة الثقافية للمجتمعات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات، لكن المنطلق الذي نراه لهذه الدراسة هو إعتبار نمط التفكير الوسطي الذي يؤمن بتقاسم المعرفة لأن هذا التفكير جاء نقيض تفكير آخر مؤسس على القطيعة(*)، الإتاحة الحرة أيضا تتضمن مفهوم الحرية وتجاوز القيود وهذا يطرح مشكل آخر وهو المنع والرقابة على المعلومات الذي يمارس في كل دول العالم تقريبا والجزائر لا تخرج عن هذه القاعدة، هذا ما سنحاول التعرض له في هذه الدراسة.

1. مفهوم الإتاحة

الإتاحة الحرة للمعلومات مفهوم حديث الطرح جاء مع بروز ظاهرة الإتصال العلمي، فالمتصفح لأدبيات مجال الإتاحة الحرة لابد أن يلحظ التعدد والترادف الوارد حول مصطلح الإتاحة، ومن بين هذه المصطلحات: الولوج الحر، التداول الحر، الأرشيفات المفتوحة...لكن أدق مصطلح معتبر عند الباحثين هو الوصول الحر(Open Access).

لقد تعددت التعريفات حول الإتاحة الحرة إلا أنه في العموم يمكن إعتبار "الإتاحة الحرة للإنتاج الفكري هي جعله متاحا بالمجان عن طريق الإتصال المباشر لأي فرد في أي مكان ودون مقابل مادي من أجل الحصول على المعلومات[1] ، يعرف وحيد قدورة (2006) الإتصال الحر أنه *"... تكريس لمبدأ مجانية الوصول إلى المنشورات العلمية للتصدي للإرتفاع الكبير لأسعار الدوريات العلمية وهذا على المستوى الإقتصادي أما على المستوى الإتصالي فالمبدأ هو التداول السريع للمعلومات العلمية بين الباحثين والحصول على مرئيات أفضل للأدبيات العلمية، ومن هذا المنطلق يرد مفهوم الوصول الحر الذي يهدف إلى إتاحة المعلومات وإنشاء مكتبة عالمية قابلة للتبادل على الدوام..."*[2].

أما حسب معجم scholarly communication glossary)) "الإتاحة الحرة هي تلك المعلومات المتاحة في شكل رقمي ومجاني على الخط المباشر من خلال الإتفاقيات والتراخيص الحرة لحقوق الملكية الفكرية[3].

(*) إقتبسنا هذه الفكرة من شروحات أستاذنا البروفيسور مهني أقبال، شكرا على المعلومة.

[1] سرفيناز، أحمد محمد حافظ. "تأثير الوصول الحر للمعلومات على البحث والباحثين العرب في مجال علم المكتبات والمعلومات". **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. لندن: دار المريخ، 2008. ص.108-135

[2] قدورة، وحيد. **الإتصال العلمي والوصول الحر للمعلومات العلمية: الباحثون والمكتبة العربية**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2006. ص. 168.

[3] Scolarly communication glossary. Availed on: http. Buck nell.edu/document/isk/scholarly communication glossary. Pdf

يذكر Peter, suber (2007) أن الإتاحة الحرة لها ملامح معينة وهي: الشكل الرقمي (Digital) ، مجانية الإتاحة (free of change) ، الإتصال المباشر on line)) كما أنها متاحة دون قيود رقابية أو قيود صارمة على حقوق النشر والتأليف[3]، وذلك أن الإتاحة تزيل كل القيود المرتبطة بتسديد إشتراكات مقابل الإستخدام وتتمتع بالمرونة وتقوم فكرة الإتاحة الحرة على أعلى درجات السهولة في الوصول المباشر للإنتاج الفكري، فضلا عن إتاحة أنواع مختلفة من المصادر[5] تضعنا الإتاحة الحرة أمام جيل جديد للدوريات يكون فيها السماح للإستخدام المجاني دون مستحقات مسبقة وهذا ما يعرف بالطريق الذهبي (Golden road) وفيه يسمح للمؤلف بالأرشفة الذاتية أو الإلتزام بإيداع نسخة رقمية من إنتاجه من خلال موقع إلكتروني يسمح الإتاحة الحرة وهذا ما يسمى بالطريق الأخضر (Green road) [1]

2. طرق الإتاحة الحرة

قبل التطرق إلى طرائق الإتاحة الحرة إرتأينا وضع المخطط الذي أشارت فيه الباحثة (Hanna Kwasik) إلى مقارنة سريعة بين مراحل الإتاحة التقليدية والإتاحة الحرة:

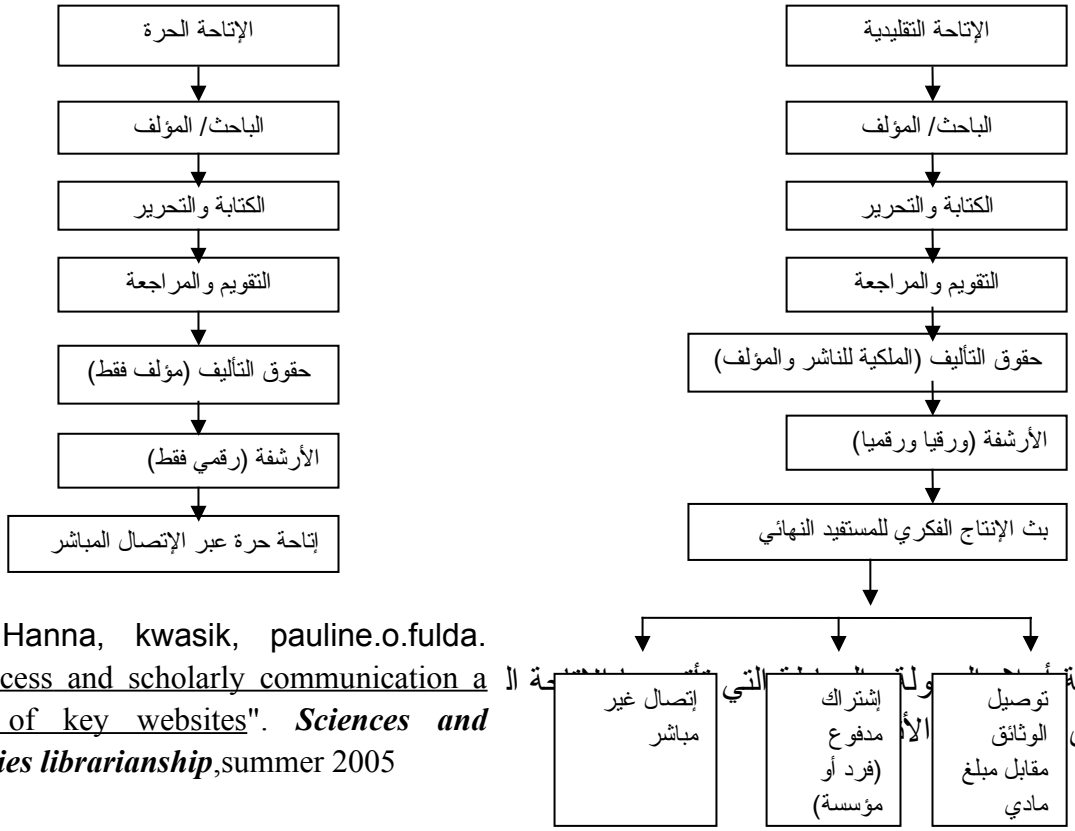

source: Hanna, kwasik, pauline.o.fulda. "Open Access and scholarly communication a selection of key websites". ***Sciences and technologies librarianship***,summer 2005

تبين المقارنة أ[illegible] ولة [illegible] التي [illegible] ة ال[illegible] الأ[illegible] للمستفيدين[2].

[34] Suber, Peter. ***Open Access: impact and demand, why some authors self-archive their articles***. Availed on: www. Carlhan.edu/peters

[5] سرقيناز، احمد محمد حافظ. مرجع سابق. ص. 117

[1] Karen, Albert. "Open Access: implication for scholarly publishing and medical libraries". ***Journal of library association***. Vol. 94. N°. 3

[2] مها احمد، ابراهيم محمد. **الوصول الحر للمعلومات : المفهوم، الأهمية، المبادرات** . cybrarians journal ،ع.22، يونيو 2010

1.2. الطريق الذهبي: ويعني قيام بنشر دوريات علمية محكمة لا تهدف إلى ربح مادي، وتسمح للمستفيدين منها بالوصول للمعلومات دون دفع رسوم وذلك عبر الإنترنت كما تتيح النسخ الإلكتروني للمقالات التي تقوم بنشرها.

2.2. الطريق الأخضر: ويعني قيام الدوريات القائمة على الربح المادي بالسماح وتشجيع إيداع المقالات المحكمة المنشورة بها (في نفس وقت النشر أو بعده بوقت قصير) في مستودعات متاحة على الخط المباشر، وقد إنبثق عن هذا الأسلوب إنتاج مستودعات رقمية تحتوي تلك المقالات العلمية المحكمة فضلا عن إحتواء بعضها على أنماط أخرى من الوثائق.

3. أشكال الإتاحة: المقصود بأشكال الإتاحة هو الأنواع التي يمكن أن تتخذها المصادر الحرة، فهي تتمثل في:

1.3. الدوريات الحرة (Open reviews) : وهي الدوريات المتاحة مجانا فقط ، وقد عرفها نور النشواني ولينا قبلان انها "مجلة حديثة أو قديمة التنشئة تستجيب لنفس متطلبات الجودة الخاصة بالمقالات العلمية باعتمادها على لجنة تصحيح، غير أن سبل تمويلها تسمح بنشرها الواسع دون قيود للإستخدام"[1] وأول مبادرة في مجال الإتاحة الحرة كانت في أكتوبر 2003 من قبل المكتبة العامة للعلوم

(Public Library of sciences) التي أصدرت الدورية الشهرية "Plos bilogy" على الخط المباشر ثم تليها عدة عناوين لمجلات أخرى كمجلة "Surfaces" ومجلة "Electronic journal of communication" وبعد ذلك أخذ هذا النمط منحى آخر جراء النجاح الذي عرفه وأضحى في تطور مستمر.

ومن المبادرات الخاصة بالإتاحة المجانية للدوريات يمكن ذكر منظمة الصحة العالمية بعدما وقعت إتفاقية (Hinari) بهدف توفير الدوريات الإلكترونية لطلبة الجامعات والمؤسسات البحثية المهتمة بالصحة وخاصة منها المكتبات الطبية في الدول النامية خاصة، حيث يمكن تقسيم هذا النوع من الإتاحة المجانية المخصصة للدول النامية إلى قسمين: فئة الإتاحة المجانية بالنص الكامل ؛ وفئة الإتاحة بمبلغ رمزي كل عام[2].

2.3.المستودعات المفتوحة الوصول: وهي حركة تعرف بالأرشيف المفتوح (Open archives) التي ظهرت بظهور حركة المجلات الحرة وهي في شكل "مخزن للمعلومات" أو "مستودعات للوثائق العلمية"[3]

وتشير عبارة الأرشيف المفتوح في عالم الإتصال العلمي الإلكتروني إلى البحث الحر والمجاني للوثائق العلمية ضمن قواعد خاصة بقواعد الأرشيف المفتوح، وتشمل مستودعات الأرشيف الحر كل أنواع المقالات العلمية سواء منها التي هي بصدد النشر أو المنشورة مسبقا، مقالات إلكترونية وكذلك ما يعرف بالآداب الرمادية (المذكرات، الدروس، الملتقيات، المؤتمرات، والتقارير...) ويعد الباحث في مجال الفيزياء بول جينسبارغ أول من بادر بوضع قاعدة أرشيف مفتوح "أركسيف" في عام 1991 بمخابر

---

[1] النشواني، نور، قبلان، لينا. الوصول الحر للمعلومات. متاح على:
http://syriahbrorian.jeeron.com/2009/12/980629.html

[2] محمد السيد، أماني. **الدوريات الإلكترونية**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008.ص. 154-158

[3] Open archives initiative. Available on: http: //www.openarchives.org

لوس ألاموس الأمريكية التي عرفت نجاحا كبيرا ، تبعها تضاعف في هذا النوع من القواعد البيانات الخاصة بالأرشيف المفتوح وظهرت مبادرة الأرشيف المفتوح (Open archive initiative) في 1999 إثر إتفاقية "Santafe" الخاصة بتحديد بروتوكول تجميع البيانات الخلفية "الميتاداتا" أو كما يسميها بعض المتخصصين "ما وراء البيانات" التي تسهل الإيصال والربط بقواعد الأرشيف المفتوح المختلفة وتعزز تقاسم وتبادل الوثائق العلمية بمختلف مجالاتها[1]

4.إيجابيات وسلبيات الإتاحة الحرة: يرى رواد هذا النمط الحديث للإتاحة المعلوماتية العديد من الإيجابيات ولكن قبل التفصيل في الإيجابيات، يجب أولا البدء بالسلبيات التي يمكن حصرها في:[2]

- ✓ إشكالية موثوقية المعلومات المنشورة في مواقع إتاحة التأليف الحر؛
- ✓ قد تضطر بعض دور النشر إلى وفق نشاطها في حالة تنامي هذا النوع من الإتاحة؛
- ✓ إشكالية دفع الرسوم الخاصة بالنشر في مجال الإتاحة الحرة التي قد تعيق بعض المؤلفيين؛
- ✓ إشكالية محركات البحث على غرار google الذي يسترجع كميات ضخمة من المعلومات قد تعيق الفرز والتقويم "كثرة المعلومة تقتل المعلومة"؛
- ✓ صعوبة إتاحة كل الوثائق بالنص الكامل؛
- ✓ التغيير المستمر لعناوين بعض المواقع "U.R.L" ومن ثمة عدم إستقرار وثبات مصادر المعلومات؛
- ✓ الإختلاف والتغيير في مضمون المعلومات المتاحة مع الوقت (التحيين) مما ينعكس سلبا على صحة وجودة المعلومات؛
- ✓ القيود اللغوية حيث غالبية المعلومات المفتوحة المصدر باللغة الإنجليزية مما يعيق ويضيق نطاق العمل لغير المتحكمين في اللغة؛(*)
- ✓ مشاكل الإتصال التي مازالت الكثير من الدول تعاني منها "ضعف التدفق" في الإنترنت نتيجة ضعف البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

أما إيجابيات الإتاحة الحرة فهي كثيرة لهذا سنكتفي بذكر أهمها عبر الشكل الموالي:

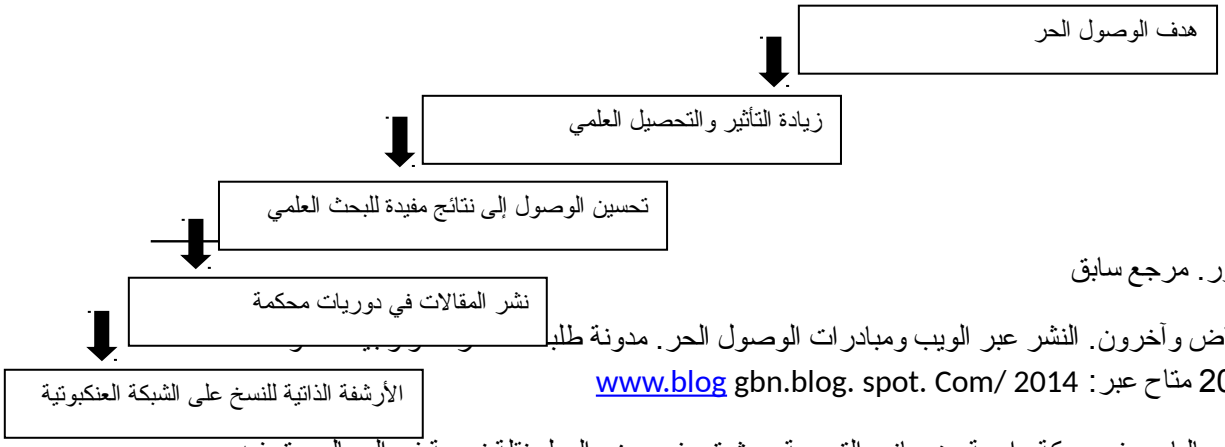

[1] النشواني، نور. مرجع سابق

[2] بوجلال، رياض وآخرون. النشر عبر الويب ومبادرات الوصول الحر. مدونة طلبة [illegible] 2013-2015 متاح عبر: www.blog gbn.blog. spot. Com/ 2014

(*) مشكل اللغة حاليا يعرف حركة واسعة من جانب الترجمة حيث تعرف بعض الدول نقلة نوعية في المجال ويتم فيه توضيف متخصصين في الترجمة ومن النماذج الرائدة في الميدان لبنان وسوريا ومصر، وبالتالي نرى أن مشكل اللغة في طريقه إلى الحل النهائي مع استخدام التكنولوجيا التي توفر حلول باهرة وسريعة لهذه العملية.

المصدر: عبد الرحمان، فرج. "الوصول الحر للمعلومات: طريق المستقبل في الأرشفة والنشر العلمي". ***مجلة مكتبة فهد الوطنية***. مج. 16، ع. 1، ديسمبر- جوان 2010. ص. 223

- ✓ تعتبر الإتاحة الحرة مجال خصب للمؤلفين لإثراء معلوماتهم وتوسيع قاعدة المستفيدين من الإنتاج الفكري، كما تفتح المجال أمام ردود الأفعال المباشرة والسريعة حول الإنتاج العلمي الجديد؛
- ✓ تقوية التواصل بين الباحثين من مختلف التوجهات والأفكار في شتى المجالات؛
- ✓ تسريع وتيرة البحث العلمي في الجانب المتعلق بالنشر وآجاله؛
- ✓ تخطي حدود الزمان والمكان ومواكبة التطورات الحديثة والسريعة في مجال نشر المعلومات؛
- ✓ متابعة الأخبار والنشاطات العلمية من تقارير وندوات وملتقيات...؛
- ✓ التوزيع العادل للمعلومات والتشارك فيها دون تمييز وفرض قيود.

لقد تم عرض بعض المعطيات المهمة في مجال الإتاحة الحرة لكن رغم كل ما تفتحه التكنولوجيا من آفاق وميزات للتداول السريع والسهل للمعلومات في إطار ما يسمى بالطرق السريعة للمعلومات، يتعقب هذا الطريق حواجز أخرى أكبرها مشكل المنع الذي سنتحول إليه لتوضيح التداخل الضيق والواسع في نفس الوقت مع مفهوم الإتاحة الحرة.

5.المعلومات الممنوعة من الإتاحة الحرة:

تقف السياسة الأمريكية مع صف الإتاحة المتفتحة للمعلومات والبث على نطاق واسع، وفرض قيود أو منع المعلومات يكون لأسباب محددة فهناك قطاعات تستدعي وضع قيود على بثها وهي:[1]

- ✓ المعلومات المزيفة أو المضللة؛
- ✓ المعلومات التي تتعرض للأمن القومي أو الوطني أو التهديد؛
- ✓ المعلومات المسيئة للسمعة أو التي تنطوي على القذف والتشهير؛
- ✓ المعلومات التي تخدش الحياء؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع الشخصي.

إن ما تقدم حول بعض القيود التي تفرض على المعلومات في الأدبيات قد تبدو غير مقنعة بعض الشيء خاصة عندما نحدد مصطلحاتنا التي تتناول جانب الإتاحة الحرة في مجال المعلومات العلمية أو التقنية – إن صح التعبير- فقضية منع المعلومات تتطلب فهما أولا لتوصيف المصطلح الذي نعنيه وبالتالي ينبغي توضيح مفهوم المنع لنمر إلى كيفية الحد من صفة تداولية المعلومات والغاية من ذلك.

1.5 تعريف المنع أو الحظر على المعلومات:

[1] كويلر، جون لسترو. **أسس دراسة المعلومات: الإلمام بالمعلومات وبيئتها**؛ تر. حشمت قاسم. الرياض: مكتبة الملك فهد عبد العزيز العامة، 2012.ص. 53

المنع مرافق للرقابة في اللغة العربية حيث لم نجد مصطلح مناسب للمفهوم الذي نريده.

رقابة: مصطلح رقابة يقابله في اللغة الفرنسية (censure) ومعناه دقيق وواضح عند الغربيين وهو منع أو حظر معلومات، أما في اللغة العربية فالمصطلح يشوبه نوع من الغموض والشاهد على ما نسوقه أن كل القواميس المتعددة اللغة تحيل اللفظ الذي سبق ذكره من اللغات الأجنبية إلى العربية إلى معنى رقابة الذي يقابله باللغة الفرنسية (contrôle) الذي هو معنى إداري روتيني فمصطلح(censure) في اللغة الفرنسية له مصطلحات ذات علاقة به لكنها تختلف في المعنى والتوظيف اللغوي لها كمثال:

(inspection, supervision, surveillance) أما اللغة العربية فتمتاز بكثرة المترادفات فعلى سبيل المثال لدينا حول مصطلح الرقابة: جحب وهو بمعنى الستر، حجر وهو خلاف الإباحة والمحظور يعني المحرم وفي مجال القانون الحجب يعني سحب الثقة من شخص ما، فكل هذه المشاكل اللغوية –إن صح التعبير- تجعل الدراسة تتبنى مصطلح الرقابة في المجال المطبوع على طرح القواميس لكن بمعنى المنع أو الحظر، أما في علم الويب فأدق مصطلح مناسب هو الحجب أي ستر معلومات عن محرك بحث من خلال جعلها غير مكشفة فلا تسترجع ولا يراها الباحث.

الرقابة sonsorschip لها جذور بعيدة جدا ناتجة من الوصاية التي هي نظام قانوني لحماية القصّر والوصي « tuteur » وهو من يستخلف على القاصر ليولي أموره[1]، يقال في الأنتروبولوجيا الوصي "الروح الحارسة" لكن ما يهمنا هو دراسة معاني الكلمة من حيث الإصطلاح والتي هي:

- التضييق على حرية التعبير بالمنع الكلي أو الجزئي لقطعة فنية أو نشر فكرة علمية[2]
- هيئة أو لجنة مكلفة بقبول أو رفض نشر عمل فكري.
- الرقابة هي فحص الإدارة للمطبوعات قبل نشرها، ويقوم بهذه المهمة أشخاص تعينهم الإدارة يطلق عليهم تسمية الرقباء و تمنح لهم سلطة منع نشر المطبوعات التي تضر المصلحة العامة.
- "*حجب أو حظر تداول الأفكار التي تتناقض مع المفاهيم العامة لمجتمع من المجتمعات أو التي يكون لها تأثير على تفويض السلطة الحكومية أو النظام الإجتماعي والأخلاقي التي تعد السلطة ملتزمة بحمايته*" [1]

---

[1] مراد، عبد الفتاح. **موسوعة البحث العلمي: إنجليزي- فرنسي- عربي- شرعي**. مصر: دار الكتب والوثائق، 1998، ص. 700

[2] Encyclopédie Univesalis 2011[en ligne]. (consulté en octobre 2011). disponible sur : www. Universalis.fr

[1] فهمي خوجة، أشرف. **المؤسسات الصحفية بين التنظيم والرقابة: الأطر النظرية والنماذج التطبيقية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004.ص. 63.

- حسب الموسوعة العربية لمصطلحات علم المكتبات: "*الرقابة حظر إنتاج أو توزيع أو تصريف أو بيع مادة مرفوض تداولها لأسباب دينية، سياسية أو إباحية وتكفيرية وهذا الإجراء يتخذه شخص له سلطة حكومية أو محلية أو قومية أو على مستوى المحافظة ويتم تنفيذ الحظر عن طريق الجمارك أو البريد أو إصدار أمر قضائي يمنع بيعها وتداولها* "[2]

- في الموسوعة العربية العالمية وردت الرقابة بمعنى "*التحكم فيما يسمح للأشخاص بقوله أو سماعه أو كتابته وقراءته أو رؤيته أو فعله، ويأتي هذا النمط من التحكم عادة من الحكومة أو أشكال من الجماعات الخاصة ويمكن للرقابة أن تؤثر على حرية تداول الكتب والصحف والمجلات والأفلام وبرامج الإذاعة والتلفزيون وعلى ما يلقى من خطب*" [3]

-في القاموس الموسوعي للكتاب "Dictionnaire encyclopédique du livre" ورد مصطلح الرقابة "*حق تحوزه شرعا أو دون شرع سلطة ما (سياسية، إدارية، عسكرية، دينية...) للمراقبة أو عند الإقتضاء المنع كليا أو جزئيا الإتصال بالجمهور بكل الوسائل (النشر، الصحافة، المسرح، السنما، الراديو، التلفزيون، الشبكات...) والكلام المكتوب والصور والموسيقى*" [1]

-في الموسوعة العربية الميسرة جاء مصطلح الرقابة: "*الإعتراض والتحريم والتقييد الرسمي وذلك يعني منع أو رفض إنتاج أو توزيع أو تداول أو عرض عمل أو مواد غير مرغوب فيها لأسباب سياسية، دينية، آداب، عدم إحترام المقدسات وهذا العمل ينفذه أفراد السلطة الحاكمة أو قيادة إعلامية وصحيفة ويتم تنفيذ هذا المنع أو الحظر عن طريق الجمارك أو البريد أو إصدار أمر قضائي يمنع بيعها وتداولها*" [2]

2.5 الرقابة من حيث الإستخدام:

من جانب التحليل النفسي: ما يقوم به العقل الواعي من كبت بعض الرغبات والذكريات دون ظهورها للشعور (وهذا ما يمكن إعتباره رقابة ذاتية)؛

من الناحية التاريخية: عرفت الرقابة عند اليونان القدامى، وروما حتى العصور الوسطى لكنها إتخذت شكلها الرسمي بعد إختراع الطباعة وظهور المنشورات التي تمس الأمن القومي؛

---

[2] الشامي،أحمد محمد، السيد حسب الله. **الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات. إنجليزي-عربي**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001. ص.509

[3] **الموسوعة العربية العالمية**. مج.11. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999. ص.262

[1] Pascal, Fouché. ***Dictionnaire encyclopédique du livre***. Paris: cercle de la librairie, 2002. P. 481

[2] مؤسسة فرانكلين. **الموسوعة العربية الميسرة**. بيروت: دار النهضة، 1987. ص. 876

من الناحية الإجتماعية: الرقابة هي ضبط المجتمع عن طريق التشريع؛

من الناحية القانونية: تقييد رسمي لأي تعبير عام يعتقد أنه يهدد السلطة الحاكمة أو نظام الآداب[3]، كما أنها تعرف بمفهوم آخر "سحب الثقة".

مصطلح الرقابة كما توضحه التعريفات تقييد وحواجز صادرة عن وصاية أو سلطة تحول دون وصول معلومات أو أفكار غير مرغوب فيها للعامة وهذا ما يجعل الدراسة تتوجه نحو **مفهوم المنع وليس مفهوم الرقابة** التي من المفروض أن لا تتحول إلى حظر دون قرار قانوني، وعندنا في علم المكتبات يمكن فهم الرقابة المفروضة على المعلومات بمنظور آخر ربما أقل معرفة للعامة لكن لا يمكننا كدارسين لعلم المكتبات تجاهله وهو الإحتياط (Réserve)(*) هذا المفهوم له علاقة مباشرة بالتقنيات المكتبية يتضمن عدة عمليات تتداخل معه حتى ينفذ بدقة منها تقنية الإستبعاد (Désherbage) والعمليات الإحصائية في المكتبات (دوران الكتب، الإعارة...)، وبالتالي على مستوى المكتبات يجب معرفة أن هناك طرائق تحول دون حصول القارئ على المعلومات وبطريقة قانونية وهذه أيضا عبرة أخرى مفادها أن نظام المكتبات لم يأت هكذا جزافا بل قطع أشواط وتطور مع الوقت، وفي هذا السياق يمكن ذكر قضية مهمة هنا على علاقة مباشرة بالممارسات التي قد تكون عائقا أمام التداول الحر للمعلومات وهي قضية أخلقيات المهنة المكتبية والسر المهني عندما نعرف أن الوظيفة العمومية لا يمكن أن تفصل عن السياسة [1] والمكتبة من خلال أرصدتها السرية في حالة "الإحتياط" تخضع لقرارات الموجهة من الأنظمة السياسية السلطوية منها خاصة بدليل عدم وجود إحصاءات دقيقة لهذا النوع من الأرصدة وحتى وإن وجدت فتكون مؤقتة.

لقد رأينا المعنى الدقيق للمنع في الأدبيات الرسمية لكن عالم الويب يختلف عن هذا الطرح باعتبار أن المعلومات الحرة من ناحية التداول تخضع أكثر للبروتوكولات منها إلى القانون وهذا ما يجعلها ذات

[3] مراد، عبد الفتاح. المرجع السابق. ص. 274

(*) الإحتياط عبارة عن رصيد قد يكون مكون من كتب نادرة أو غير متوفرة النسخ أو ممنوعة لا تقدم لطالبها إلا برخصة، الإحتياط قديما كان يعرف بلفظ الجحيم (Enfer) ا لذي لم يكن معروفا في القرن 17 بل ظهر مع فهرس الكتب المطبوعة لمكتبة (Roy) وكان هذا الفهرس يضم كتب مضامينها ممنوعة (تتناول هذه الكتب الجنس، السياسة، النظام العام...) سجل على هذه الكتب رمز (cab) أو (cabinet) التي تعني تحفظ في خزانة خاصة في 1844 أدرج المصطلح في سجل جرد الأرصدة القديمة، بلغ عدد الكتب الممنوعة في جناح الجحيم 160 كتاب في 1866 و 620 كتاب عام 1876 وفي 1913 تم نشر أول فهرس لجحيم المكتبات وفتح هذا الجناح للجمهور في ديسمبر 2008 وتم عرض كتب كانت في القديم ممنوعة وموضوعة في جناح لا يدخله إلا القليل لكن مع الوقت وتغير الوضع أصبحت هذه الكتب نادرة وصانعة للتاريخ.

(voir: BNF. L'enfer de la bibliothèque: Eros au secret [en ligne] . (consulté en novembre 2013). disponible sur www.bnf.fr/document/dp_enfer.pdf)

[1] Pavlidès, Christophe. « La déontologie et les bibliothécaires ».***in: Bulletin des bibliothèques de France (BBF),*** 2000, n° 4, p. 111-112. (consulté en mars 2012). Disponible en ligne : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2000-04-0111-002

خصوصية فمعنى منع معلومة في الويب ليس توقيفها من مؤسسة كالجمارك أو رفض الإيداع القانوني كما هو حال كتاب بل يكون عبر حجب هذه المعلومات من ظهورها في المواقع، وهذا أيضا يشكل إشكال بالنظر إلى الوضعية القانونية عندنا مثلا في الجزائر التي يسجل فيها إعلان صريح عن مراقبة المعلومات وهو المرسوم التنفيذي رقم 03-278 المؤرخ في 23-8-2003 والذي يحدد الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب والمؤلفات في الجزائر، خاصة شق المؤلفات الذي هو مفهوم واسع يتضمن كل الأنواع منها المعلومات المفتوحة المصدر فقد جاء في المادة 10 من هذا المرسوم مايلي:

المادة 10 "يمنع إدخال الكتب والمؤلفات المطبوعة وتوزيعها عبر التراب الوطني مهما كانت دعائمها والتي يتميز مضمونها بما يأتي(*):

- تمجيد الإرهاب والجريمة والعنصرية
- المساس بالهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة
- المساس بالوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني والأمن الوطني
- المساس بالأخلاق والآداب العامة
- تحريف القرآن الكريم
- الإساءة إلى الله والرسل

فالمعلومات إذن هي قبل كل شيء مضمون وبالتالي فإن أي دعامة معلومات مهما كان نوعها كتاب إلكتروني أو مقالة في دورية أو تقرير... لا بد وأن تلتزم بمحتويات المادة 10 المذكورة وإلا فلن تمر بردا وسلاما، لكن الطرح الذي نريد تقديمه كتبرير لما نسوقه من أفكار حول الإتاحة الحرة والمنع أساسه نقطتين: النقطة الأولى قضية المعلومات العلمية التي لها طابع علمي يتخطى الإيديولوجيا أو البراغماتية فليس معقولا أن تمنع معلومات ذات طابع طبي مثلا حتى وإن كانت واردة من دول أعداء وليس من الصائب منع معلومات حول شخصية سياسية حتى إن كانت شخصية وإلا فكيف نسمي نظام أنه ديمقراطي، بل وأكثر نحن نقول أن السياسة ليس فيها صفة الشخصية بل هي شعبوية مطلقة، النقطة الثانية تتمحور حول كون المعلومات الممنوعة مجالات محددة وهي الجنس، السياسة، الدين، القضايا الأمنية (النظام العام)، إلا أن هذه المفاهيم قلبت الآن رأس على عقب فقد تغيرت توجهات الدول ووقعت الكثير منها على الزواج المثلي وتحولت السياسة إلى عالم يحكم فيه المال الفاسد وأما الدين فأصبح توأم التطرف وتصفية الحسابات عبر أنظمة إرهابية مفتعلة، فأين هذه المجالات المزعومة التي يذكرها الدارسين أنها نقاط حمراء ممنوع تجاوزها.

3.5 التداخل بين الإتاحة الحرة للمعلومات ومنعها:

(*) هذه المادة أهم مادة على الإطلاق وعليها ستعتمد الدراسة من ناحية تقسيم الكتب من حيث المضمون

نحن نرى أن ما يهم هو ترك المعلومة لمن يريدها، فنحن مع حق الدول في الرقابة وليس في منع المعلومات وهاذان أمران مختلفان تماما فقد تمنع طفل من تداول معلومات معينة نظرا لصغر سنه، كما نرى أنه من الصواب منع معلومات بسبب ملكية أفرادها لحقوق مالية جراء استخدام هذه المعلومات أما وإن سمح هؤلاء بتداول هذه المعلومات في إطار الإتاحة الحرة مثلا فلن تبقى هناك ذريعة لهذه الممارسات فالمعلومات كما نرى ليس لها هوية ولا إيديولوجيا أو براغماتية، وليس لها جنسية وإنما هي نتاج تفكير فهي مرهونة بمصدرها وسبل الإستفادة منها، يذكر المتخصصون أن كل دول العالم تقريبا تمارس المنع أو الحجب عن المعلومات وفي المقدمة الصين، كوريا، إيران، روسا ثم الدول الإفريقية تأتي بعد ذلك الدول الأوروبية والأمريكية، أما عندنا في الجزائر تشير دراسة قام بها **للدكتور ابراهيم حسن محمد** وهي مقال علمي بعنوان: **"**الرقابة على المطبوعات في العالم الإسلامي: دراسة إستكشافية**"**.

ذكر الدكتور أن إجمالي حجم الإنتاج الفكري الخاضع للرقابة على مستوى العالم بلغ 42665 عملا صادرا في 137 دولة وبلغات عديدة تقارب 58 لغة، وقدم التفصيل الموالي:

الجدول (1): حجم الإنتاج الفكري الخاضع للرقابة

المجال	العدد الإجمالي	النسبة
رقابة لأسباب سياسية	20663 عمل	48.43%
رقابة لأسباب أخلاقية	16985 عمل	39.81%
رقابة لأسباب دينية	4964 عمل	11.64%
رقابة لأسباب أخرى	53 عمل	2.76%

أما العالم الإسلامي فإحصاءاته جاءت على النحو الموالي[1]:

الجدول (2): الإنتاج الفكري الخاضع للرقابة في العالم الإسلامي

المجال	العدد الإجمالي	النسبة
رقابة لأسباب سياسية	999 عمل	84.80%
رقابة لأسباب أخلاقية	6.79 عمل	6.79%
رقابة لأسباب دينية	61 عمل	5.18%
رقابة لأسباب أخرى	38 عمل	3.23%

[1] حسين محمد، ابراهيم. "الرقابة على المطبوعات في العالم الإسلامي : دراسة إستكشافية". **حوليات آداب عين شمس**. مج. 37، يناير- مارس، 2009. ص. 262

أما المجال الذي يكثر فيه فرض الرقابة في العالم العربي فوجد الباحث:

الجدول (3): الإنتاج الفكري المراقب في العالم العربي

المجال	العدد الإجمالي	النسبة
رقابة لأسباب سياسية	263 عمل	87.38%
رقابة لأسباب أخلاقية	3 عمل	1%
رقابة لأسباب دينية	11 عمل	3.65%
رقابة لأسباب أخرى	24 عمل	7.97%

من المعلومات المهمة التي أتى الدكتور على ذكرها أن الرقابة المفروضة على الكتب جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغت (505) كتاب بنسبة 42.87 % مع تواجد الجزائر في المرتبة الثالثة عربيا[1] ب (2 4) كتاب ممنوع بالغة العربية و (48) كتاب ممنوع باللغة الفرنسية، مع تسجيل (45) كتاب منع داخل الجزائر و(23) كتاب منع في الخارج.

يمثل عام 1910 نقطة البداية لأعمال الرقابة في العالم الإسلامي، وتم تسجيل أعلى مستويات الرقابة في (1993) و (2003) ثم تاتي سنوات (1993)، (1994) و(1998).

من الملاحظات الدقيقة التي جاء بها العمل تسجيل علاقة على نوعين "بين تاريخ نشر الكتاب ومصادرته"، حيث كانت العلاقة الأولى: التطابق بين تاريخ النشر والمنع أين تم تسجيل 416 كتاب ممنوع من مجمل 505، أما العلاقة الثانية المتمثلة في الإختلاف بين تاريخ النشر والمنع فكانت في شكل رقابة قبلية ل 79 كتاب، ورقابة بعدية ل 10 كتب.

إن الدراسة التي قدمها الباحث مجهود معتبر يشكر عليه الدكتور- المحترم، لكن على كل حال جاءت بعض الأرقام نوعا ما غير مقنعة خاصة من جانب عدد الكتب الممنوعة في العالم، فشخصيا لا أعتقد أن يكون إجمالي الإنتاج الفكري المراقب في العالم بالقدر الذي يذكره الباحث لكن وعلى كل حال تبقى الدراسة مسجلة وفيها ما يقال، لأن الأدوات التي إعتمدها الباحث لا يمكن أن تكون كافية[*]، لكن المهم والصحيح أن الدراسة فيها جهد والمفيد فيها المعطيات التي تساعدني كباحث ولهذا السبب أردت تقديمها للفائدة.

---

[1] حسن محمد، ابراهيم. مرجع سابق. ص. 273

[*] لقد ذكر الباحث أنه إعتمد بصفة كبيرة على قاعدة البيانات ELECTRE من أجل الحصول على المعلومات، ومن المعروف أن هذه القاعدة تختص بالكتب الإلكترونية أكثر وهذا ما يجعل الدراسة تفتقر للدقة نوعا ما.

وكما هو ملاحظ الدراسة المقدمة تركز نوعا ما على الكتاب والسبب هو أن الكتاب هو أكثر الوثائق منعا على الإطلاق، وهنا تدخل قضية الإتاحة الحرة التي من خلالها لا يمكن منع أي كتاب فليس هناك كتاب يمكن منعه في عالم الويب حيث كل الكتب الممنوعة يمكن تحميلها في الويب ولسنا ندري لماذا تستمر الأنظمة السياسية في هذه الممارسات والنماذج في هذا المجال كثيرة يمكن ذكر منها ما يلي:

E-ketab، google book، مكتبة نون، مكتبة المصطفى، المشكاة، المكتبة الشاملة، نهيك عن المدونات التي كثيرا ما نجد فيها آلاف الكتب التي كانت في يوم من الأيام ممنوعة، كما أن الإتاحة الحرة للمعلومات كما نرى هي السبيل الوحيد للوقوف ضد هذه الممارسات اللاديمقراطية باعتبار الزمن الذي نعيشه يسير نحو الإطلاق في كل شيء، لقد كان العصور الكلاسيكية تتخوف من التغيير أما مجتمع المعلومات فهاجسه هو التغيير والبحث عن الإختلاف والتميز والسيطرة، وهذا يعني أن كل حاجز سيزول عاجلا أم آجلا والإعتقاد الصائب هو في فتح المجال لكل المعلومات ثم مناقشة صلاحيتها من عدمه وإتاحتها من حجبها، ولكن مع عرض هذه المعلومات للرأي العام حتى يحضر كل المتخصصين فكل يفتي في مجاله وهذا هو عين الصواب.

4.5 نماذج عن الإتاحة الحرة للمعلومات: كإضافة لمحتويات هذا البحث نقدم نماذج عن أهم القواعد والمواقع الخاصة بالإتاحة الحرة للمعلومات العلمية مع التركيز على أنجحها وأكثرها تداولا عندنا في الجزائر.

الجدول (3): نماذج عن المصادر المفتوحة المصدر

التسمية	المكان	المجال
CAIRN.info	www.sndl.dz	متعدد التخصصات
Edward ELGAR PUBLISHING	WWW.e-elgar.com	متعدد التخصصات
OECD	www.sndl.dz	الإقتصاد
SCiencedirect	www.sndl.dz	العلوم التطبيقية
Web of knowledge	www.sndl.dz	متعدد التخصصات
webreviews	www.webreviews.dz	متعدد
الموسوعة الجنائية العربية	www.sndl.dz	القانون
DFAJ	www.sndl.dz	متعدد
Edudit	جامعة كندا monréal	متعدد
HAL.archives-ouvert	HAL.archives-ouvert.fr	متنوع

خاتمة:

الإتاحة الحرة توجه جديد يمكن أن يرى من جانب تقاسم الإرث الثقافي الإنساني والتوجه نحو مجتمع يقوم بالدرجة الأولى على الإنسانية والتعاون وإتاحة العلم للجميع دون البحث عن الربح والإتجار في العلم، فهو-

توجه قائم على الفكر الراقي والمنفتح ونحن في الحقيقة نراه مناسبا جدا بالنسبة للبلدان التي هي في طور النمو حيث يمكنها تدارك الفجوة الرقمية وتحقيق تطور علمي من خلال مبدأ التراكمية في العلم باعتبار أن العلم تطور في مراحل وبالتالي منع هذا الإرث هو سلب لحق الإنسان في المعرفة، كما أن تسييس العلم وإدراجه في كل ما هو تجاري أصبح اليوم عائق على الدول النامية أكثر من غيرها فنحن في زمن التكنولوجيا وليس في زمن الملوك وسيطرة الأقوى ولا نرى أن هناك شخص يمكنه أن يقرر في مكان الآخرين، لقد بدأ العلم بالتفكير وسيبقى للتفكير والبحث وهذا لن يكون إذا فرضت قيود، وإن كان ذلك فعلينا بالإتاحة الحرة التي هي مسؤولية المثقفين الذين لا يهمهم غير تقديم خدمة للآخرين.

بـــيبليوغرافيا

الكتب(عربية):

الشامي،أحمد محمد، السيد حسب الله. **الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات. إنجليزي- عربي**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001. ص.509

فهمي خوجة، أشرف. **المؤسسات الصحفية بين التنظيم والرقابة: الأطر النظرية والنماذج التطبيقية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004.ص. 63.

قدورة، وحيد. **الإتصال العلمي والوصول الحر للمعلومات العلمية: الباحثون والمكتبة العربية**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2006. ص. 168.

كويلر، جون لسترو. **أسس دراسة المعلومات: الإلمام بالمعلومات وبيئتها**؛ تر. حشمت قاسم. الرياض: مكتبة الملك فهد عبد العزيز العامة، 2012.ص. 53

محمد السيد، أماني. **الدوريات الإلكترونية**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008.ص. 154-158

مراد، عبد الفتاح. **موسوعة البحث العلمي: إنجليزي- فرنسي- عربي- شرعي**. مصر: دار الكتب والوثائق، 1998، ص. 700

مؤسسة فرانكلين. **الموسوعة العربية الميسرة**. بيروت: دار النهضة، 1987. ص. 876

الموسوعة العربية العالمية. مج.11. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999. ص. 262

مقالات الدوريات (عربية)

حسين محمد، ابراهيم. "الرقابة على المطبوعات في العالم الإسلامي : دراسة إستكشافية". **حوليات آداب عين شمس**. مج. 37، يناير- مارس، 2009. ص. 262

سرفيناز، أحمد محمد حافظ. "تأثير الوصول الحر للمعلومات على البحث والباحثين العرب في مجال علم المكتبات والمعلومات". **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. لندن: دار المريخ، 2008. ص.108-135

عبد الرحمان، فرج. "الوصول الحر للمعلومات: طريق المستقبل في الأرشفة والنشر العلمي". ***مجلة مكتبة فهد الوطنية***. مج. 16، ع. 1، ديسمبر- جوان 2010. ص. 223

مها احمد، ابراهيم محمد. **الوصول الحر للمعلومات : المفهوم، الأهمية، المبادرات** . cybrarians journal، ع.22، يونيو 2010

Ouvrages:

L'enfer de la bibliothèque: Eros au secret [en ligne] . (consulté en novembre 2013). disponible sur www.bnf.fr/document/dp_enfer.pdf)

Articles de périodiques:

Hanna, kwasik, pauline.o.fulda. "Open Access and scholarly communication a selection of key websites". ***Sciences and technologies librarianship***,summer 2005

Karen, Albert. "Open Access: implication for scholarly publishing and medical libraries". ***Journal of library association***. Vol. 94. N°. 3

Pascal, Fouché. ***Dictionnaire encyclopédique du livre***. Paris: cercle de la librairie, 2002. P. 481

Pavlidès, Christophe. « La déontologie et les bibliothécaires ».***in: Bulletin des bibliothèques de France (BBF),*** 2000, n° 4, p. 111-112. (consulté en mars 2012). Disponible en ligne : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2000-04-0111-002

ويبوغرافيا

بوجلال، رياض وآخرون. النشر عبر الويب ومبادرات الوصول الحر. مدونة طلبة الماستر تكنولوجيا المعلومات، 2013-2015 متاح عبر: www.blog gbn.blog. spot. Com/ 2014

النشواني، نور، قبلان، لينا. الوصول الحر للمعلومات. متاح على:
http://syriahbrorian.jeeron.com/2009/12/980629.html

Webographie:

Encyclopédie Univesalis 2011[en ligne]. (consulté en octobre 2011). disponible sur : www. Universalis.fr

Open archives initiative. Available on: http: //www.openarchives.org

Scolarly communication glossary. Availed on: http. Buck nell.edu/document/isk/scholarly communication glossary. Pdf

Suber, Peter. ***Open Access: impact and demand, why some authors self-archive their articles***. Availed on: www. Carlhan.edu/peters